

هل يغير اتحاد الشغل موقفه من قيس سعيد بسبب الحوار الوطني

المخاوف من الانزلاق إلى مربع العنف تدفع أكبر نقابة عمالية لصف الحكومة



حملت التفاعلات الداخلية المعقدة في المشهد السياسي التونسي بعد إعلان الاتحاد العام التونسي للشغل تمسكه بمبادرة لحل الأزمة أبعداً إضافة يرى متابعون أنها قابلة للتماهي مع الوضع القائم، على الرغم من رفض الرئيس قيس سعيد عقد حوار وطني إلا بشروطه، لاسيما وأن خطوط التماس المشتعلة بين كافة الأطراف يمكن أن تؤدي إلى مفازمة حالة الخوف من الانزلاق إلى مربع العنف.

أمينة جبران
صحافية تونسية

تونس - جدد الاتحاد العام التونسي للشغل تمسكه بمبادرة الحوار الوطني التي طرحها كحل للأزمة السياسية والاقتصادية المتصاعدة في البلاد، منتقداً الشروط التي وضعها الرئيس قيس سعيد لإنجاح الحوار وهي استقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي. ودفع هذا الأمر الأوساط السياسية التونسية إلى طرح مزيج من التساؤلات بشأن إمكانية تغيير اتحاد الشغل، الذي يعتبر أكبر منظمة نقابية لها فاعلية في المشهد العام للدولة، موقفه من رئيس الجمهورية على خلفية مباطلته وعدم تجاوبه مع المبادرة التي أطلقها منذ أشهر بهدف التفتيش عن الأزمة العميقة.

يد اتحاد الشغل ممدودة

لا تزال يد اتحاد الشغل ممدودة لرأب الصدع بين كافة الأطراف. وقد اعتبر الأمين العام لاتحاد الشغل نورالدين الطوبوي خلال تصريحات لوسائل إعلام محلية أن "الحلل لانطلاق حوار وطني ليس باستقالة رئيس الحكومة على غرار ما طالب به الرئيس سعيد".



وأكد الطوبوي خلال ندوة سنوية للصحبة عقدت الأربعاء الماضي، أن "مبادرة الاتحاد الداعية إلى إجراء حوار وطني ليست لها قيمة في حال لم تنتظر إلى المحور الأول منها وهو التغيير السياسي وحل الأزمة السياسية، مجدداً تمسكه بالحوار للحسم في حالة الانسداد التي تعيشها البلاد".

ورأى أن الأزمة الحالية منحصرة بالأساس في "مناكفات سياسية وصراعات شعبية بين مؤسسات الدولة وأجهزتها". وأشار إلى أن "تونس لا تبني الشعب ولن نتركها للمراهقين السياسيين الجدد". وفسر متابعون موقف الاتحاد الأخير بأن المنظمة ذات النفوذ القوي بالبلاد قد التقت آراء سعيد الأخيرة التي ألح فيها إلى عدم تنازله عن شروطه في ما يخص مبادرة الحوار، ما يعني أنه لن يقبل بمبادرة لا تكون في صالحه خاصة في خضم الصراع المحتدم حالياً بين الرئاسات الثلاث حول الصلاحيات. ويعتقد هؤلاء أن عدم تجاوب سعيد مع مبادرة الحوار بحجة أزمة اليمين الدستورية يراها الاتحاد رفضاً ضمنياً لمبادرة تضعه كفاعل رئيسي في المشهد، ما يدفعه إلى إعادة حساباته ومراجعة موقفه من الرئيس.

قيس سعيد يختار مفردات «الاستنزاف» بدل رسائل «المواجهة»

اللعب على المفردات وفق ما تقتضيه المتغيرات التي تكاد لا تهدأ على الساحة السياسية التونسية، بات السمة الطاغية التي تطبع خطابات الرئيس قيس سعيد. فبدل مواجهة معارضي مواقفه لفك طلاسجم الجمود المعرقل لأي حل محتمل، توحى اللهجة المتغيرة في آخر خطاباته بأنه دخل مرحلة استنزاف مع احتدام الخلافات مع رئيس الحكومة الذي يواصل الاستقواء برئيس البرلمان.

وتردّد ضمير الغائب كثيراً في هذه الكلمة، حيث تابع "هي حرب استنزاف طويلة أرواها من أجل المناصب والأموال، لكن ليؤكدوا أن محاولات الاستنزاف فاشلة، ومالها مزيل التاريخ"، ليستدرك قائلاً "سنواصل خوض المعركة، لن نترجع، ونحن لا نخشى سباحات الوعى". وأضاف "إذا كان قدرنا أن نخوض هذه المعركة، فإننا لا نقبل إلا بالانتصار، الدولة ليست دميمة يُجرّكها من يُجرّك الخطوط، وليست كرة تنقّازها الأقدام وليست فريسة تحوم حولها السباع والضباع، وما أكثرها هذه الأيام وسيادة الوطن ليست معروضة للبيع".

والمتمتع في مجمل هذه المفردات، يستطیع أن يلتمس بسهولة أن الرئيس سعيد لم يخرج من قاموس الخطاب الحربي بتلاوين عناوينه، التي تتغير وفقاً لطبيعة المعركة، وقوة الخصم أو "العدو"، وتبعاً لتطورات جبهات السجال التي يبدو أنه فتحها في أكثر من اتجاه.

ويتضح ذلك من خلال مجمل الخطابات السابقة للرئيس سعيد، وخاصة منها خطاب قبل الأخير الذي أظفر فيه الغنوشي وسعيد، بـ"صواريخ" سياسية وأخرى دستورية، حيث استحضّر فيه المقولة الشهيرة "البحر من وراءكم، والعدو أمامكم" للقائد العسكري الإسلامي طارق ابن زياد.

التصعيد الذي بدأ في خطاب الرئيس متدرجاً نحو الحسم، تراجعته حدة في آخر خطاباته مركزاً على إنفاك الخصم

وقال في ذلك الخطاب مخاطباً مجمل الطبقة السياسية في بلاده، إن "كرسي الرئاسة ليس شاعراً، ولا لعب دوراً رمزياً كما يدعي البعض"، كما أن "الغرب أمامكم وأنا واحد منه، والدستور وراعكم وأنا حريص على تطبيقه، فإين المفرّج؟" غير أن هذا التصعيد الذي بدأ في خطاب الرئيس سعيد متدرجاً نحو حسم الأمر باتجاه وقف المناورات التي أطالت أمد الأزمة في البلاد، تراجعته حدة في آخر خطاباته الذي ركز فيه على "حرب الاستنزاف" التي تستهدف مهانة الخصم لإنهاكته، وليس مواجهته وإبعاد خطره.

وسألم هذا التحول الذي يبدو أنه على صلة بالأوراق التي يملكها والتي أدرك أنها ليست ذات جدوى، إلى حد كبير في بروز خيبة ارتسمت في سياق ردود الفعل المختلفة التي تناولت خطابه الأخير، بدت في معظمها غير مطمئنة لمسار الزمان عليه لتغيير موازين القوى الحالية.

وتؤكد الرسائل المحمولة في خطابات الرئيس سعيد، وما تتضمنه بين سطورها من مفردات حربية نارية، هذه الخيبة، لأنها تقالت في سياق يختلف عن مسار ممارساته على أرض الواقع التي تشي بأنه ليس في وارد اتخاذ الخطوات الضرورية التي من شأنها إنتاج الحلول لإخراج البلاد من أزمتها وفق مقاربة واقعية لا تخل بالواقعية.

الجمعي قاسمي
صحافي تونسي

تونس - عاد الرئيس التونسي قيس سعيد مرة أخرى ليبيّن برسائل نارية جديدة إلى خصومه السياسيين دون ذكرهم بالاسم، استعمل فيها مفردات من القاموس الحربي التي أصبحت لا تخلو منها خطاباته، وكلماته التي تتالت منذ توليه سدة الحكم في الثالث والعشرين من أكتوبر من العام 2019.

ورغم مضي نحو 15 شهراً على وجوده في قصر قرطاج الرئاسي لم يتوقف قيس سعيد عن اللجوء إلى تلك المفردات الحربية في سياق حديثه عن الأزمة المركبة التي تعصف ببلاده، دون أن نرى تجسيدا لها على أرض الواقع، حيث تناثر إيقاعها بعيداً عن اهتمامات الشعب.

ومع مرور الوقت، أصبحت تلك المفردات مادة للتندر السياسي على صفحات التواصل الاجتماعي مرفوقة ببيانات حرب 1967 (النكسة)، التي كانت تبتئها إذاعة "صوت العرب" بلسان الذي المصري الشهير أحمد سعيد، والذي عُرف بأسلوبه الحماسي، الذي أكسبه شهرة تجاوزت مصر إلى غالبية الأنظار العربية.

لكن ذلك، لم يحل دون مواصلة الرئيس سعيد في هذا الأسلوب الخطابى، حيث كثف من استحضار تلك المفردات الحربية، التي توحى لسامعها وكان تونس تخوض حرباً تحزيرية ضد عدو غاشم، لينتقل بسرعة من الحديث عن أن "الصواريخ على مناصبها جاهزة للإطلاق"، إلى التأكيد على استعدادها لخوض "حرب استنزاف طويلة".

وجاء هذا التحول الذي بدأ فيه قيس سعيد وكأنه انتقل من خطاب حرب 1967 التحريضي والتعوي لرفع المعنويات، إلى مفردات حرب الاستنزاف التي تلتها، متزامنا مع احتدام الصراع في البلاد بينه وبين رئيس الحكومة هشام المشيشي الذي اختار الاستقواء برئيس حركة النهضة الإسلامية، راشد الغنوشي الذي يراس أيضاً البرلمان التونسي.

وعكست الكلمة الأخيرة للرئيس سعيد التي ألقاها مساء الثلاثاء الماضي بحضور زهير الغزواني، أمين عام حركة الشعب وغازي الشواشي، أمين عام حزب التيار الديمقراطي، هذا التحول الذي يشي بشكل أو بآخر، بدخوله مرحلة الاستنزاف التي تتطلب تعديل مفردات خطابه، وتعديله وفقاً لمساحات الصراع المفتوحة، وما تستدعيه من مقومات "الصمود والثبات".

وفي هذه الكلمة التي دامت نحو عشر دقائق وبتنها الرئاسة التونسية في موقعها على شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك، تطرق قيس سعيد إلى مسألة الحوار الوطني الذي تُنادي به مختلف القوى الفاعلة لبلورة خطة إنقاذ تُخرج البلاد من أزمتها، حيث رفض ضمناً الذهاب إلى هذا الحوار وفق الآليات المطروحة حالياً.

وقال بأسلوبه المعتاد، موضعاً رؤيته وشروطه لتنظيم مثل هكذا حوار وطني، إنه يريد "أن يكون جمعاً واجتماعاً حول الصدق والثبات والأمانة، ولا نجب أن يكون جمع تكسير بريدون وكما يشتهون، وكما يمتون أنفسهم بمثل هذا الحوار"، دون أن يحدد هؤلاء الذين اكتفى بالإشارة إليهم بضمير الغائب "هم".

لا وقت لتصفية الحسابات

في صف طرف لصالح طرف ضد آخر، حيث لن يكون ذلك في صالحه". غير أنه رجح أن يدخل في مفاوضات وسيحاول أخذ مسافة من الجميع خاصة أنه ليس في تناغم مع أي طرف. ويعتقد القرقوري أن تصريحات الطوبوي لا تعكس تغييراً لموقفه من الرئاسة بقدر ما هي توصيف للمستجدات، خاصة وأن الرئيس اشتراط جعلها "جملة شرطية". وقال إنه "عندما نتحدث عن الاشتراطات في الحوار فإننا غالباً ما نفرغ الحوار من محتواه".

وأبدي تفهمه لموقف الاتحاد في ما يتعلق بإصراره على بقاء حكومة المشيشي، وفي اعتقاده بدت الحكومة مرنة ومستجيبة لدعوات الحوار ومدت يدها ولا تزال للاتحاد كممثل للمسالمة الاجتماعية، كما أن الاتحاد قدر أن ترك البلاد تعيش حالة فراغ على المستوى الحكومي قد يؤدي إلى مزالق تعمق الأزمة بدل أن تحلها.

ويتساءل المتابعون عن خطة الرئيس سعيد لإنقاذ البلاد في حال تم إجهاض مبادرة الحوار وتواصل مسلسل التصعيد بين الأطراف السياسية.

وسبق أن ذكر الطوبوي في حوار لوكالة رويترز أن "لديه أوراق سيكشفها في الوقت المناسب ولن يترك البلد يغرق"، لكنه رفض أن يكشف كيف يمكن للاتحاد أن يتحرك إذا استمرت التجاذبات السياسية ولم يحصل اتفاق ينهي أزمة البلاد اقتصادياً واجتماعياً.

ويُظنر لاتحاد الشغل على نطاق واسع على أنه أكبر قوة في تونس وله نفوذ يفوق كل الأحزاب السياسية مدعوماً بأكثر من مليون منخرط وباستطاعته قلب الموازين في المشهد السياسي.

ومع ذلك، تستبعد أوساط سياسية أن يختار الاتحاد، الحاصل على جائزة نوبل للسلام في عام 2015 في دوره مع ثلاث منظمات تونسية كبرى أخرى لرأب الصدع بين الفرقاء السياسيين في 2013، الاصطفاف مع طرف ضد الآخر، ورجحت أن يواصل دوره كوسيط تجنباً للسينايو الأسوأ وهو الانزلاق نحو مربع العنف.

وأعرب كمال القرقوري الأمين العام لحزب التكتل في تصريح لـ"العرب" عن اعتقاده أن "الاتحاد لا يمكن أن يكون وبراية، فإن التونسيين مطالبون اليوم بالضغط أكثر لاستقالة الحكومة وحل البرلمان بهدف تحقيق تغيير حقيقي، مستدركاً في الوقت ذاته قائلاً "لا يمكن أن نستمر في نظام فيه ازدواجية السلطة التنفيذية".

وقدم اتحاد الشغل مبادرة لإجراء حوار وطني يضم الفرقاء السياسيين بهدف التوصل لاتفاق واسع حول إصلاحات سياسية واقتصادية عاجلة تحتجها البلاد للخروج من الأزمة التي تتخبط فيها، ويرى اتحاد الشغل أن الحوار المقترح يمثل فرصة حقيقية لإعادة الأمل للتونسيين في إنعاش الاقتصاد العليل وتحقيق الاستقرار السياسي.

وفيما أعلن الرئيس سعيد أنه قبل المبادرة التي سيشارك فيها شباب من أرجاء البلاد، لكن حتى الآن لم يُعلن عن أي موعد للحوار، ولاحقاً ذكر الاتحاد أنه يضع استقالة المشيشي شرطاً لانطلاقه.

إعادة الحسابات

وسلط تزايد الشكوك حول انعقاده بسبب الخلافات السياسية العميقة وتوتر بين اليمينيين بالبلاد، لا تستبعد أوساط سياسية أن يعيد الاتحاد حساباته ومواقفه، التي برأها كانت في صالح الرئيس سعيد، وأن يختار الضغط على جميع الأطراف بهدف قبول انعقاد الحوار في أقرب الأجل خاصة أن شيع الانزلاق نحو العنف بات يهدد البلاد بسبب التصعيد المستمر بين التيار الإسلامي (حركة النهضة واتلاف الكرامة) والتيار الليبرالي العلماني (الحزب الدستوري الحر).

وبرأي هؤلاء أن ما يدفع الاتحاد إلى تغيير موقفه، هو أن سعيد بات عنصراً مشاركاً في الأزمة، بدل أن يعمل على حلحلة الأوضاع.

ووصف رئيس المعهد العربي للديمقراطية والقيادي بحزب نداء تونس خالد شوكات في حديثه لـ"العرب" أن "دور الاتحاد في حماية مسار الانتقال الديمقراطي هو دور محوري وخصوصاً في رعاية موائد الحوار الوطني"، مستحضراً كيف أنقذ البلاد من السقوط في الهاوية سنة 2013 بنجاحه في تجميع الفرقاء على طاولة الحوار وقادت إلى نبلة انداك جائزة نوبل للسلام.

واستدرك شوكات الوزير الأسبق في حكومة يوسف الشاهد بالقول "عادة ما يكون اتحاد الشغل قادراً على جسور الهوة بين الفرقاء لكن

